

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

دراسة تطبيقية في منطقة لواء الأغوار الجنوبية

د. عبدالله صالح الدراوشة

جامعة الحسين بن طلال

أ. جمعة كريع الحشوش

جامعة مؤتة

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

دراسة تطبيقية في منطقة لواء الأغوار الجنوبية

د. عبدالله صالح الدراوشة

أ. جمعة كريع الحشوش

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف على تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صوغ استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة وعددها (١١٥) أسرة نزيل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن توفير فرص عمل ملائمة للنزير يشكل عاملاً وقائياً من ارتكاب الفرد للجريمة، كما تبين أن اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة، إضافة إلى أن الازدحام السكاني يساهم في زيادة نسبة ارتكاب الجرائم.

كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة، ووجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

Abstract

This study is aimed at exploring the perceptions of the inmates' families in the County of Southern Goer to factors leading to committing crime. To achieve the purpose of this study, a questionnaire was distributed on the study population (105 inmate families of 115) in the County of Southern Goer.

The results of the study showed that the provision of adequate employment opportunities for the inmate is a protective factor for the individual against crime-committing. It concludes that contact with individuals of bad influence is one of the main reasons that may lead them to commit the crime. Another main reason is overpopulation which contributes to the increase in the proportion of crimes.

The study concludes that statistically significant differences do not exist due to the variables of gender, educational level, the type of crime, the number of times of the offense and the number of family members. However, there are differences of statistical significance owing to the variable of age.

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية خطيرة تنتشر في مختلف المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، فهي تهدد أمن المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتترك آثاراً سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.

وقد شهد العالم تقدماً هائلاً في المجتمعات حتى وصلت إلى قمة الحضارة، مما جعل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر تعقيداً، حيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الإجرامي في أي مكان في العالم، ولا توجد حدود عالمية للجريمة وخصوصاً مع وجود الإنترنت، وشبكات الاتصال العالمية، ولن تكون الجريمة مقصورة على دولة بحد ذاتها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها (البداينة، ٢٠٠٢).

لذا فقد أهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي من منطلق النظرية الاجتماعية، وقد حاولوا تفسير السلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية، بينما ركز بعضهم الآخر على الظروف الاجتماعية والعوامل البيئية والاقتصادية والوراثة (الشاذلي، ٢٠٠٦).

فالجريمة من وجهة نظر الاجتماعيين تعد سلوكاً مغايراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع. والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد (الجميلي، ٢٠٠١).

ويرى العالم الاجتماعي (إميل دور كهاريم) أن الجريمة ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها، ويعتقد (سذرلاند) أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم (وليم بونجيه) فيرى أن الجريمة هي فعل يقترب داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني.

أما العالم (تارد) يرى بأن الجريمة تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة).

فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملين (التقليد والمحاكاة). أما العالم (كارفو) فيرى أن الجريمة عمل ضار ويذات الوقت يجرح المشاعر التي اتفق على تسميتها بالمشاعر الأدبية لجموع الناس (الوريكات، ٢٠٠٨).

أما من الناحية القانونية فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدار عقوبتها. ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملاً ضاراً بالمجتمع. لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقاباً على مرتكبيها. (مازن، ٢٠٠٩).

ويرى علماء النفس أن الجريمة سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.

و ظهرت وسائل للحد من الجريمة في المجتمع الحديث وقد اتخذها القانون الجنائي والتي خصها بعض العلماء بقولهم هي " العدالة في تطبيق القانون هو السبيل الأفضل للحد من الجريمة.

حيث ان هذه الأسس أصبحت من أهم خصائص القانون الجنائي فقد خصها العالم (سذرلاند) بقوله: إن القانون الجنائي يجب أن يحمل صفة (المساواة، التخصص، العقوبة، الجزائية)، أي إن العقاب يجب أن يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وأن يتساوى الجميع أمام القانون وأن تتحقق العدالة فيه، وأنه لا جريمة من دون عقاب (الوريكات، ٢٠٠٨).

لذلك نجد إن الأسرة أول خلية في تكوين البناء الاجتماعي، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، وهي مصدر للعادات والتقاليد والعرف، وكافة قواعد السلوك والآداب العامة (خلف، ١٩٩٦).

ويشير التقرير الإحصائي الجنائي لعام (٢٠١٢) وقوع (٣٢) ألفاً و (٩٢٩) جريمة

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

مختلفة، منها (١٧٦٦) جريمة واقعة على الإنسان (قتل وشروع به وإيذاء بليغ)، وازدادت جرائم القتل القصد في الأردن عام (٢٠١٢)، عن العام الذي سبقه بحوالي (٥٥٪) (التقرير الإحصائي الجنائي، ٢٠١٢)، ويعود سبب انتشار الجريمة في المجتمع الأردني يعود لعدة عوامل منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بالإضافة إلى غياب العقوبات الرادعة التي تحد من انتشار الجريمة.

يبلغ عدد سكان منطقة لواء الأغوار الجنوبية حسب إحصائيات دائرة الأحوال المدنية والجوازات لعام ٢٠٠٩ (٤٣٦٦٨) منهم (٢١٨٥٣) ذكور، (٢١٨١٥) إناث (دائرة الأحوال المدنية/التعداد السكاني، ٢٠٠٩م)، ويعمل معظم سكان المنطقة في الأعمال الزراعية (٦٥٪)، مع العلم أن هذه المنطقة من المناطق الأشد فقرا في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تبلغ نسبة الفقر فيها (٣٧٪) ونسبة البطالة (٢٩٪)، ونسبة الأمية فيها تبلغ (٢٠٪)، أما بالنسبة إلى متوسط عدد أفراد الأسرة في منطقة الأغوار الجنوبية فيبلغ (٦,٩) مقارنة مع (٥,٤) للأسرة على مستوى المملكة. ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزواج المبكر، وتعدد الزوجات (إرادة، ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، أما نسبة الفقر المدقع (٩,٣٪) (الطيب، ٢٠٠٢م).

لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية ومدى مساهمتها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم.

مشكلة الدراسة:

تنتشر ظاهرة الجريمة في كافة المجتمعات البشرية، مهددة أمن المجتمع واستقراره ومعركة لمسيرة التنمية الشاملة فيه من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما هي تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة ؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية.
- 2- معرفة مدى العلاقة بين ارتكاب الجريمة والنوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمستوى التعليمي، ومنطقة السكن والدخل الشهري للأسرة، ونوع الجريمة المرتكبة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1- يمكن أن تساهم نتائج هذه الدراسة بطرح افتراضات تصورية ومعرفية في مجال تصورات أسر النزلاء نحو العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة.
- 2- التعرف على أبرز العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة لكي تستفيد منه الجهات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية والإصلاحية.
- 3- من المؤمل أن تستفيد الأجهزة الأمنية والاجتماعية منه لكي تتمكن من مواجهة العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة، للتخفيف من وطأتها على النزير وأسرتهم.

أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما هي تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة؟

السؤال الثاني: هل هناك فروقات ذات دلالة في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية،

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

والعمر، والمستوى التعليمي، ومنطقة السكن، والدخل، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة ٩

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المفاهيم النظرية والإجرائية:

التعريف القانوني للجريمة:

الجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (المهيرات، ٢٠٠١م).

وتعني الجريمة: كل فعل مخالف لنصوص القانون الجزائي الذي يضعه المشرع ويحدد العقوبة المقرر تطبيقها ضد من يخالف أو امره بالفعل والامتناع (خلف، ١٩٩٦).

التعريف الشرعي الإسلامي للجريمة:

هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل يجب القيام به، أما الأفعال المعاقب عليها فهي تشمل:

أ. جرائم الحدود: وهو ما يتعلق بحقوق الله عز وجل.

ب. جرائم القصاص: وهو ما يتعلق بحقوق العباد.

ج. جرائم التعزير: وهو ما لم تقدر به عقوبة، وجميع هذه الجزاءات متصلة مع بعضها بعضاً (الخياط، ١٩٨٦).

التعريف الاجتماعي للجريمة:

إن الجريمة في نظر علماء الاجتماع عند (دوركاييم) ظاهرة اجتماعية طبيعية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها وحجمها. ويقصد بطبيعية وسوية، وإنها ليست شاذة أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء صغيراً أم كبيراً، متقدماً أم متخلفاً، ريفياً أم حضرياً، من الإجرام والانحراف، فهي حتمية واعتيادية، ولكن حين

تتجاوز المستويات المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة وغير سوية.

وهي ظاهرة اجتماعية مستمدة من الواقع الاجتماعي بكل ما فيه من قيم ومعايير اجتماعية، وأن التجريم لا يقتصر على المشرع القانوني فقط (جعفر، ١٩٩٣).

التعريف الإجرائي للتصورات:

يقصد بها إدراكات أفراد مجتمع الدراسة لأهمية فقرات العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة ضمن المجالات المحددة في الاستبانة ووفق سلم التقدير الوارد فيها.

الضبط الاجتماعي والجريمة:

يعتبر مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي شاع استخدامها في علم الاجتماع خاصة في دراسة الانحراف والجريمة، حيث هناك العديد من الأطر التصورية التي حاولت فهم مسألة ضبط السلوك البشري في ضوء عدد من المتغيرات الاجتماعية كالبيئة الأسرية، التعليم، جماعات الرفاق والمجتمع المحلي و الدين، وبالرغم من وجود فوارق بين منظري الضبط الاجتماعي فيما طرحوه من تصورات حياله، إلا أنهم جميعاً يشتركون في شيء واحد يميز ما طرحوه حول تفسير الجريمة والانحراف عن التفسيرات الأخرى، وهو السلوك السوي لا السلوك المنحرف أو الإجرامي، مما يجعل تصورهم يختلف عن سائر مفاهيم علم اجتماع الجريمة الأخرى التي تهدف إلى فهم السلوك المنحرف وليس السلوك السوي. فالسؤال التقليدي هو ما الذي يجعل الأفراد يرتكبون الجرائم؟ نجد أن منظري الضبط الاجتماعي يسعون للإجابة على السؤال النقيض: لماذا لا يرتكب الناس الجرائم؟ أي إذعان الأفراد للقواعد والمعايير وعدم الخروج عليها أي محاولة تفسير وتحديد العوامل التي تقي أو تحمي الأفراد من الوقوع في السلوك الإجرامي و الإنحراف.

أكد العالم ناي (Nye) على أهمية الروابط الأسرية في التصدي للانحراف والجريمة (الوريكات، ٢٠٠٨).

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

نظرية الضبط / الرابط الاجتماعي للعالم هيرشي (Hirschi, 1969):

يرى هذا العالم أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية، قلت فرص الانحراف والجريمة ولكن ليس بالضرورة، ويرى بأن الرابط الاجتماعي يتألف من أربعة عناصر هي:

١- الارتباط: يرى هيرشي أن وجود روابط طيبة مع الأسرة وخاصة الوالدين والأصدقاء والمدرسة يقلل من احتمال ارتكاب الانحراف والجريمة. وعدم وجود هذه الروابط يزيد من احتمال ارتكاب الانحراف والجريمة.

٢- الانغماس: انخراط الشخص أو انغماسه في الأعمال النافعة مثل (الدراسة والعمل) يقلل من احتمال وقوع الفرد في شرك الجريمة.

٣- الالتزام: استثمار الشخص لجهوده وطاقاته ووقته من أجل تحقيق أهدافه مثل (التعليم، إقامة المشاريع، بناء سمعة طيبة)، وفقدان الالتزام نحو تحقيق الأهداف بسهل الطريق نحو الانحراف والجريمة.

٤- الاعتقاد: الإيمان بقيم المجتمع وأخلاقه وقوانينه ومعتقداته وسلطاته وتقدير مشاعر وآراء الآخرين يعد عاملاً عازلاً للانحراف، أما ضعف هذا العامل فيؤدي إلى الانحراف والجريمة.

أما نظرية الضبط الذاتي لكل من هيرشي، وجوتفردسون عام (١٩٩١-١٩٩٤)، والتي تستند إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات أقل ميلاً من الانحراف في السلوك المنحرف، أما الأفراد الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة. وأكدوا على أهمية الأسرة في ضبط سلوك أبنائها ومتابعتهم والإشراف عليهم ومعاقبتهم في حال ارتكابهم لسلوكيات منحرفة (التنشئة الاجتماعية السليمة)، ويؤدي عدم قيام الأسرة بدورها (التنشئة الاجتماعية المغلوطة) إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، ٢٠٠٨).

نظرية توازن الضبط للعالم تتل (1995) (Title)، وهي من التفسيرات الحديثة للجريمة والسلوك المنحرف. يرى أن الجريمة تحدث عندما يطرأ عدم توازن سواء أكان سلباً أم زيادة في الضبط الاجتماعي، ويعني بذلك ان غياب الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كما أن المبالغة والإسراف في تنفيذه أيضاً قد يؤدي إلى الانحراف والجريمة (الوريكات، 2008).

أما نظرية الاحتواء للعالم ركلس (Reckless W, 1950)، من خلال دراسة تتبعية تمت على عينة مكونة من مجموعتين المجموعة الأولى: الأولاد الطيبون، المجموعة الثانية: الأولاد السيئون، بناء على تصنيف معلمهم وأصدقائهم، وخلصت إلى أن الناس يتعرضون وبدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية وغيرها تدفع الفرد نحو الجريمة، وأن هنالك نوعاً من الاحتواءات الداخلية التي تتألف من مكونات الذات مثل (الضبط الذاتي، مفهوم الذات الجيدة، قوة الأنا الأعلى المتطورة، والتحمل المرتفع للإحباط والمقاومة العالية للتحويلات، الحس بالمسؤولية، التوجه الهدي والقدررة على إيجاد بدائل). أما الحتواءات الخارجية فتتشكل الحاجز البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي وتتألف من عوامل مثل (الانحلال، تعزيز السلوك الجيد، القيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية، الطاعة والإشراف والمراقبة والهوية)، وتوصلا إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواءات الداخلية والخارجية أقل ميلا نحو الانحراف والجريمة، وتشمل الضغوط الخارجية الشروط الحياتية الصعبة مثل الفقر والحرمان والبطالة، عدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة (الوريكات، 2008).

الفرصة والجريمة:

ظهر مفهوم الفرصة في علم اجتماع الجريمة على يد كل من كلوارد واوهلين (Cloward & Ohlin 1960)، ففي كتاب لهما عن الانحراف والفرصة، حاولا فيه تقديم منظور لتفسير الجريمة بين أفراد الطبقات الدنيا، وقد تم بناء نظريتهما على نظرية ميرتون الذي تكلم عن الفرص المشروعة للبناء الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

والجريمة، لكن اختلفا معه تجاهله للفرص غير المشروعة فيما يتعلق بأنماط التكيف الاجتماعي لضغوط الشروط اللامعيارية واستفادا من كذلك من دراسة كوبرن سنة (١٩٥١) المتعلقة بالاندماج العادي النشاط الجنائي في إحياء الطبقات الفقيرة، وقد اقترحا ان انحراف عصابة الذكور في الطبقة الدنيا ناشئة عن الفرص الاقتصادية المشروعة وغير المتاحة لهذه الشريحة من المجتمع من خلال المؤسسات الاجتماعية الأمريكية، واعتماد الانحراف على خصائص جماعات الجوار والاختلاطات المهمة الأخرى (الوريكات، ٢٠٠٨).

كما صاغ هيندلانج وآخرون (Hindelang et al, 1978) نظريتهم التي تنظر إلى الفوارق الملحوظة إلى حد كبير في معدلات الجريمة بين الجماعات حسب متغيرات الجنس، والعمر، والدخل والحالة الزوجية ونحو ذلك باعتبارها في واقع الأمر ترجمة لخصائص الأساليب الحياتية لهذه الجماعات وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بكمية الوقت المنفق ليلا في الأماكن العامة (الأنشطة اليومية، وقضاء أوقات الفراغ تنتج الفرص لاقتراف الجرائم ضد الأفراد وممتلكاتهم أثناء فترة وجودهم خارج المنزل (الوريكات، ٢٠٠٨).

اما كلينارد وابوت (Marshall. B. Clinard, Daniel, A.Abbott,)

(1973) طرحا نظريه سوسيولوجيه في تفسير السلوك الانحرافي مؤلف من قسمين وهما (الوريكات، ٢٠٠٨):

- القسم الأول: نظرية الفروق في الاختلاف أو المزاملة، حيث يفيد هذا الشق بأن الجريمة تكتسب ويتم تعلمها من خلال الاختلاط أو المزاملة مع الآخرين.

- القسم الثاني: الفرص التباين، وتفترض هذه النظرية إن الاختلاف فيما بين الأفراد في حرية الوصول إلى أهداف معينة في مجتمع ما واستخدام وسائل غير مشروعته للحصول على هذه الأهداف يؤدي إلى الجريمة. ويؤكد كلينارد أن هذه النظرية تنطبق على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بشكل خاص.

أما سذرلاند عام (١٩٧٧) فيرى بأن علم الإجرام إذا أريد له إن يكون علماً،

فيجب حشد عدد كبير من العوامل والقوى اللامتجانسة التي يعتقد إن لها صلة بالجريمة وبالسلوك الانحرافي، ويجب أن تنتظم هذه العوامل وتتكامل بوسائل وطرق النظريات المفسرة التي لها الخصائص نفسها باعتبارها تفسيرات علمية في حقول أخرى من الدراسة، حيث يرى أن هذه العوامل والظروف تسبب الجريمة، فهي تبرز دائما عندما تظهر الجريمة وتختفي عن الوجود عندما تختفي الجريمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة وهي:

أولا: الدراسات العربية:

في دراسة (أبو النصر، ٢٠٠٨) عن أهم العوامل المؤدية بالأفراد لتعاطي المخدرات، خلصت إلى ان تفكك الأسرة واستخدام أسلوب اللين أو أسلوب القسوة والشدة وغياب الرقابة الأسرية مثل البعد عن المنزل أو الغياب عنه ومخالطة غير الأسوياء والفقير والبطالة وضعف الوازع الديني وعدم واقعية التطلع للمستقبل هي من أهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

أما دراسة (المطيري، ٢٠٠٧) بعنوان: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية، خلصت الدراسة إلى ان غالبية مرتكبي جريمة السرقة هم عاطلون عن العمل (٣٦.٧٪)، واغلبهم دخولهم اقل من (٣٠٠٠) ريال بنسبة (٥٩٪)، وان نسبة (٥٣.٧٪) ما دون سن (٢٥) سنة، كما ان ما نسبته (٢٧.١٪) تقع ضمن الفئة العمرية (٢٦ - ٣٥) سنة، وان اغلب مرتكبي السرقة من سكان الحضر (٦٣.٥٪) والريف (١٦٪). اما البادية والمنتقلون فنسبتهم (١٨.٨٪)، وبلغت نسبة مادون الثانوية والأميين (٣٠.٨٪) وحملة الثانوية (٢٩.١٪) والمرحلة المتوسطة (٢٦.٤٪) اما الدراسات العليا فبلغت نسبتهم (١٣.٧٪)، ونسبة غير المتزوجين (٥١.١٪) والأرامل (٢.٢٪) والمطلقين (١٢.١٪). كما ان نسبة الذين تعاملهم أسرهم باللين (٣٨.٩٪)، وبلغت

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

نسبة تأثير رفاق السوء (٣٧.٤٪).

وفي دراسة (عبد السلام، ٢٠٠٤) بعنوان: اقتصاديات الجريمة لعينة مكونة من (١٨٥) نزلي، على عينة من احد السجون المصرية، خلصت الدراسة إلى إن النسبة الكبرى من النزلاء وأسرههم هم ذي تعليم متدني (٦٠ - ٧٦٪)، وبلغ نسبة العاطلين عن العمل أو لا يعملون بصورة دائمة (٦٠٪)، ان هناك تدنياً في الدخل لأسر النزلاء بنسبة (٨٧٪)، وأن أغلب أفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر (٨٤٪) ومسؤولين عن إعالة أربعة أفراد وأكثر ومعظمهم من المتزوجين، تقع معظم أفراد العينة ضمن الفئة العمرية ما بين (٢٠ - ٣٥) سنة، ويعانون من صعوبة في الحصول على فرصة عمل بعد الخروج من السجن، (٥٦.٩٪) تمكنوا من الحصول على عمل، اما الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل ما نسبته (٣٧.٩٪)، اما نسبة الذين حصلوا على العمل بسهولة فبلغ ما نسبته (٥.٢٪).

وفي دراسة (المهيرات، ٢٠٠١) بعنوان: جغرافية الجريمة لعينة مكونة من (١٠٠٠) نزلي، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، خلصت الدراسة إلى تدني نسبة تمثيل المرأة في مراكز الإصلاح والتأهيل حيث بلغت (٨.٩٪)، أما الرجال فقد بلغت (٩١.٧٪). أما بالنسبة للعمر فقد احتلت الفئة العمرية من (١٨ - ٢٥) سنة المرتبة الأولى من إجمالي مرتكبي الجرائم بنسبة (٤٠٪)، ثم الفئة من (٢٦ - ٣٥) سنة في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤٪)، اما نسبة المتزوجون (٤٣.١٠٪)، وغير المتزوجون (٥٦.٩٠٪)، ولوحظ أيضاً تدني المستوى التعليمي لمرتكبي الجرائم حيث بلغت نسبة الأميين وما دون الثانوية العامة (٦٣.٨٪)، إضافة إلى أن الغالبية من مرتكبي الجرائم عاطلون عن العمل (٣٥٪) ودخولهم متدنية (٥٧.١٠٪) اقل من (١٠٠) دينار شهرياً و(٢٤.١٠٪) ما بين (١٠٠ - ٢٠٠) دينار، وتوصل إلى أن زيادة التفكك الأسري تؤدي إلى زيادة احتمال ارتكاب الجرائم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

كما توصل وينبرج وجولد وديفيد (Weinberg & Eric Gould & David)

(Mustard, 2003) بعنوان: البطالة والجريمة من خلال مراجعة الإحصائيات ومؤشرات

الاقتصاد، بعد دراستهم للمعدل القومي للجريمة في أمريكا، خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٧٩م - ١٩٩٧م) إلى دلائل علمية تشير إلى أن الأجر المنخفض والبطالة وتدني التعليم جميعها تؤدي إلى الوقوع في براثن الجريمة، وأكدت الدراسة على ضرورة عدم إغفال أهمية دور سوق العمل، فأسواق العمل السيئة تؤدي إلى التأثير العميق على معدلات الجريمة، حيث أن انهيار الأجور وتدنيها يؤدي إلى ارتفاع معدل جرائم الأموال (السطو، السرقة، وما شابههما)، أي تنامي النشاط الإجرامي.

أما دراسة ماركو كوزي (Cozzi. M,2003) بعنوان: البطالة والملكيات في أمريكا، فهدفت إلى التعرف على أثر معدلات البطالة ومدتها على سلوك الذكور من الأمريكيين السود. وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك اختلاف بين السود والبيض من حيث معدلات البطالة إلى معدلات الجريمة، وأن السود العاطلين عن العمل أكثر ارتكاباً للجرائم، فقد لوحظ ارتفاع معدل البطالة لدى السود في أمريكا ضعف معدل بطالة الأمريكيين من أغلب الوظائف التي يشغلها السود ذات أجور متدنية مقارنة بالبيض. وبالتالي نجد أن مرد ارتفاع معدل الجريمة بين السود إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة أو المتدنية التي يعيشونها.

وفي دراسة لكل من إنتورف ووينكر (، Entorf H.& P. Winker ٢٠٠١) بعنوان جريمة المخدرات في الاقتصاد في ألمانيا، خلصت الدراسة إلى إن كل من الإدمان سواء كان خمور أو مخدرات، في حد ذاته جريمة وغالباً ما يقود إلى ارتكاب الجرائم، خاصة وأن المدمن بحاجة إلى تمويل مالي للحصول على الكحول أو المواد المخدرة أو المنشطة (الحشيش والكوكايين)، أي إن هناك علاقة ارتباط قوية بين ارتفاع معدلات الإدمان وارتفاع معدلات الجرائم بشكل عام وجرائم العدوان بشكل خاص.

وفي دراسة لأثر التعليم خاصة مدارس التعليم العالي على الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، توصل كل من لوشنر وموريتي (Lochner & Moretti, 2001)، إلى ما يلي:

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

أ. إن الحصول على شهادة التعليم العالي تقلل من احتمالات السجن للبيض بنسبة (١٪)، وللأسود (٣.٤٪) وخاصة بالنسبة لجرائم القتل العمد والإتلاف.

ب. الآثار الخارجية للتعليم عامه من (١٤٪ - ٢٦٪)، والجزء الهام من تلك الآثار الخارجية هو الحد من الجريمة.

أما دراسة فانزلبير وليدرمان ولويزا (Fajnzylber & Lederman & Loayza, 2001) بعنوان: المساواة والنشاط الجرمي، هدفت إلى التعرف على مدى الارتباط بين عدالة توزيع الدخل وبين معدل الجريمة خلال دراسة المؤشرات خلال الفترة الواقعة من ١٩٦٥ م - ١٩٩٥ م لتسع وثلاثين دولة بالنسبة لجرائم القتل والسطو والسرقة، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها (أن الجريمة والتفاوت في توزيع الدخل ارتباطاً إيجابياً سواء بين الدول أم داخل كل دولة على حدة، وخلصوا إلى أن الجرائم على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، حيث أن خفض معدل الفقر القومي يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة القومي).

وفي دراسة لكل من فولز وميرفا (FOWLES.R & MERVA.M, 2000) بعنوان: نشاط الجريمة و اللامساواة، حيث بينت أثر عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل على النشاط الإجرامي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة من (١٩٧٥م - ١٩٩٠م)، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التفاوت في توزيع الدخل وبين ارتفاع معدل الجرائم وخاصة جرائم العدوان.

وفي دراسة للودفيج ودنكان وهيرش (Ludwig, Duncan, Hirsch, 2000) حول أثر الانتقال بالأسرة من مستوى الأسر الأكثر فقراً إلى مستوى الأسر الأقل فقراً على إجرام الأطفال، توصلوا إلى أن توفير الفرصة للأسر للانتقال إلى مستوى فقر أقل يؤدي إلى انخفاض الجرائم، وخاصة جرائم العدوان من قبل الشباب والأطفال والمراهقين. فقد تم الانتقال بعدد (٦٣٨) أسرة من المناطق الأكثر فقراً إلى مناطق أقل فقراً، مع تقديم الدعم لهم وتوفير فرص العمل، مما أدى بالتالي إلى انخفاض جرائم الأحداث من (٣٠٪، ٥٠٪)، ولوحظ أن المناطق الأكثر فقراً أكثر ميلاً لجرائم العدوان على الأشخاص

مقارنة مع المناطق الأقل فقرا حيث يرتفع فيها معدلات الجرائم على الأموال.

كما أجرى كل من تشييمان ويثريين وكابيسزنسكي وتشلفرز ورويسل (Chapman, Weatherburn, Kapuscinski, Chilvers & Roussel, 2002) دراسة بعنوان: التعليم وجرائم الفقراء، توصلت الى ما يلي:

- ١- إن الأفراد ذوي التعليم المتدني والأمين، هم الأكثر ميلا للانخراط في الجريمة.
- ٢- كلما ارتفع مستوى التعليم للفرد، قل احتمال انجرافه نحو الجريمة.
- ٣- كلما زادت فترة البطالة، زاد احتمال انجذاب الفرد نحو الجريمة.
- ٤- تأمين فرص العمل وخاصة للفئة العمرية من (١٥ - ٢٤) سنة سيؤدي إلى خفض الجرائم على الأموال بنسبة (٧٪).
- ٥- إن زيادة بنسبة (١٪) من الذين أكملوا المدارس العليا من الذكور بين (- ٢٠ ٦٠) سنة، يوفر على الولايات المتحدة ما يقارب (١.٢) بليون دولار سنويا في صورة انخفاض تكلفة الجريمة.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الميداني، والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، من اجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري، والوقوف عند اهم الدراسات السابقة، والتي تشكل رافدا قويا في الدراسة وما تحويه من محاور معرفية، اما على صعيد البحث الميداني فقد تم اجراء المسح الشامل لمجتمع الدراسة من خلال استخدام الاستبانة والتي تضم عدد من الاسئلة التي تخص موضوع الدراسة وتحليلها إحصائياً للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها.

مصادر المعلومات:

تم مراجعة الجهات المختصة وذات العلاقة بالنزلاء وأسرههم وهي:

- ١- ادارة التنفيذ القضائي لمحافظة الكرك/ فرع الأغوار الجنوبية، حيث أفادت أن الأشخاص الذين يتم ترحيلهم لمراكز الاصلاح والتأهيل يقارب (٧) أشخاص شهرياً وبمعدل سنوي يبلغ (٨٤) شخصاً، اما العدد الاجمالي للنزلاء فقد بلغ (١١٥) شخصا لعام (٢٠٠٩) لغاية تاريخ ١٦ / ١١ / ٢٠٠٩ م والأعوام السابقة.
- ٢- مديرية التنمية الاجتماعية: تم حصر أسماء النزلاء الذين ترد مخاطبات من قبل إدارة السجون إلى المديرية طلبا لمساعدتهم أو دراسة ظروف أسرهم المعيشية. كما تم تحديد أسماء أسر النزلاء الذين يتقاضون معونة نقدية متكررة من صندوق المعونة الوطنية.
- ٣- مكتب الأحوال المدنية: للحصول على البيانات السكانية الخاصة بمنطقة لواء الأغوار الجنوبية
- ٤- مركز تعزيز الإنتاجية (اراده) فرع غور الصافي، المسح الشامل لمنطقة الأغوار الجنوبية لعامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ص (٦).
- ٥- تم الاستعانة بعدد من ذوي الخبرة في المجتمع المحلي لحصر أسماء النزلاء ومن ثم تحديد أسرهم اسماً ومكانياً.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من معظم أسر النزلاء في لواء الأغوار الجنوبية لعام (٢٠٠٩)، وتضم التجمعات السكانية التالية: (غور الصافي، وفيفا، والمعمورة، والغويبه، وغور المزرعة، والحديثة)، ويقدر عدد الأسر ب (١١٥) أسره من خلال إحصائيات المحاكم والجهات المختصة، وقد تم توزيع (١١٥) استبانة استرجع منها (١٠٥) استبانة صالحة للتحليل.

فيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة:

(جدول رقم ١)

خصائص مجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
٢٥.٧%	٢٧	ذكور	النوع الاجتماعي
٧٤.٣%	٧٨	إناث	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	
١٢.٤%	١٣	٢٤ سنة فما دون	العمر
٢٠.٠%	٢١	٢٥ - ٢٩ سنة	
١٦.٢%	١٧	٣٠ - ٣٤ سنة	
١٧.١%	١٨	٣٥ - ٣٩ سنة	
٣٤.٣%	٣٦	٤٠ سنة فأكثر	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	
٤٢.٩%	٤٥	لا يقرأ ولا يكتب	
٥٢.٤%	٥٥	دون الثانوية العامة	
١.٩%	٢	ثانوية عامة	
١.٠%	١	دبلوم متوسط	
١.٩%	٢	بكالوريوس	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	
٪٨٠.٠	٨٤	أقل من ٢٠٠ دينار	الدخل
٪١٤.٣	١٥	من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دينار	
٪٢.٩	٣	من ٣٠١ إلى ٤٠١ دينار	
٪١.٩	٢	من ٤٠٢ إلى ٥٠٢ دينار	
٪١.٠	١	٥٠٣ دينار فأكثر	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
٪١٤.٣	١٥	أقل من أربعة أفراد	عدد أفراد الأسرة
٪٦٠.٠	٦٣	من ٤ إلى ٨ أفراد	
٪١٦.٢	١٧	من ٩ إلى ١٣ فرد	
٪٩.٥	١٠	١٤ فرداً فأكثر	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	
٪٢٢.٨	٢٤	سرقه	نوع الجريمة
٪١٠.٥	١١	قتل	
٪٤٤.٨	٤٧	شيك من دون رصيد	
٪٥.٧	٦	اتجار بالمخدرات	
٪٧.٦	٨	إيذاء	
٪١	١	نصب واحتيال	
٪١.٩	٢	جرائم الشرف	
٪٥.٧	٦	جرائم أخرى	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	
٪٢٦.٧	٢٨	أول مرة	
٪١٩.٠	٢٠	المررة الثانية	
٪٥٤.٣	٥٧	ثلاث مرات فأكثر	
٪١٠٠	١٠٥	المجموع الكلي	

الحصر الشامل لأسر النزلاء:

تم إجراء الدراسة على (١١٥) أسرة من الأسر المستهدفة في كافة المناطق التابعة إلى لواء الأغوار الجنوبية (مجتمع الدراسة)، بعد أن تم حصر جميع أسر النزلاء حصراً شاملاً وكان العائد (١٠٥) وبنسبة تمثيل (٩١٪) من أصل (١١٥).

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة

والبحوث المكتبية الخاصة بموضوع الدراسة المطروحة، تم صوغ استبانة تكونت من جزأين رئيسيين:

أ- الجزء الأول: يتكون من (١١) فقرة تشمل المعلومات التالية (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر بالسنوات، المستوى التعليمي، منطقة السكن، صلة المبحوث بالنزول، نوع الجريمة المرتكبة، عدد مرات ارتكاب الجريمة، نوع الجريمة المكررة في كل مرة، مقدار الدخل الشهري، عدد أفراد الأسرة).

ب- الجزء الثاني: يحتوي على (٣٠) جملة تخص موضوع الدراسة، لقياس الأبعاد الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي لارتكاب الفرد للجريمة.

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الأداة بدلالة الصدق الظاهري من خلال عرضها على (٦) محكمين، من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس، والمختصين الأكاديميين، في قسم علم الاجتماع، بجامعة مؤتة بغرض تحكيمها، والتحقق من مدى صدق محتواها، وحيث تم الأخذ بآراء المحكمين وتعديلاتهم.

ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من أداة الدراسة من خلال استخراج معامل ثباتها باستخدام طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات الدراسة ككل، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، مكونة من عشرين مبحوثاً للتحقق من مدى ثباتها، وقد بلغ معامل الثبات المسحوب بهذه الطريقة وبلغ (٩٠)، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

أسلوب التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء التالية:

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

- ١- مقاييس الإحصاء الوصفي، اعتماداً على الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- ٢- تحليل التباين الأحادي، من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة. وقد تم تحديد مستوى ألفا أقل أو تساوي (٠.٠٥).

النتائج :

السؤال الأول: ما هي تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة؟
يشمل هذا السؤال العوامل: الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية، وقد تم تحديد النتائج كل عامل على حدة كما يلي :

أولاً: العوامل الاقتصادية:

فيما يخص العوامل الاقتصادي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية للعوامل الاقتصادية والجدول رقم (٢) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أسر النزلاء للعوامل الاقتصادية

المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	العوامل الاقتصادية	٤.٤٩	٥١.
٢	تقشي البطالة بين أفراد الأسرة احد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٤٢	٨١.
٣	تدني الدخل الشهري للأسرة يساهم في زيادة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٤٢	٧٨.
٤	توفير فرص عمل ملائمة للنزول المفرج عنه تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٦٩	٤٦.
٥	زيادة دخل الأسرة يساهم في الحد من ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٤٣	٨٣.

بالنسبة للعوامل الاقتصادية فقد جاءت الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "توفير

فرص عمل ملائمة للنزول تشكل عامل وقائي من ارتكاب الفرد للجريمة" في المرتبة

الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٦٩)، في حين جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على " تفشي البطالة بين أفراد الأسرة أحد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة " في المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٤٢) وانحرافها المعياري (٠.٨١).

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

فيما يخص العوامل الاجتماعي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاجتماعية والجدول رقم (٣) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أسر النزلاء للعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	العوامل الاجتماعية	٤.٣٩	٢٩.
٢	تمرد الأبناء على قيم الأسرة يؤدي إلى زيادة فرص ارتكابهم للجريمة.	٤.٤٠	٧٧.
٣	إن الأدمان على تعاطي المخدرات والكحول من أهم الأسباب التي تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة.	٤.٧٦	٥٤.
٤	غياب الرقابة الأسرية على الأبناء يؤدي إلى ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٦١	٧٠.
٥	التنشئة الاجتماعية الخاطئة من أبرز العوامل التي تؤدي بالفرد لارتكاب الجرائم.	٤.٧٦	٤٤.
٦	كثرة الخلافات العائلية بين أفراد الأسرة احد العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.	٤.٣٠	٧٤.

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٧	استخدام الألقاب الجارحة تؤدي إلى ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.١٧	٨٩.
٨	العلاقات الأسرية الحميمة تحول بين الفرد وبين ارتكابه للجريمة.	٤.٤١	٨١.
٩	اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة	٤.٨٣	٤٠.
١٠	حرمان الأفراد من حقوقهم في املاك العائلة يؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمة.	٣.٩٦	١.٠٤
١١	ضعف الضبط الأسري من قبل الأسرة يؤدي إلى تهيئة فرصة ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٤١	٥٣.
١٢	الاتصال بالنزلاء والاطمئنان على أحوالهم يقلل من فرص عودتهم إلى ارتكاب الجريمة	٤.٠٧	١.٠٢
١٣	تذكير الأفراد المفرج عنهم بسلوكهم الإجرامي من ابرز العوامل التي تساهم بعودتهم لارتكاب الجريمة.	٤.٤١	٧٤.
١٤	الأفراد الذين يعودون لارتكاب الجريمة هم أشخاص سلبيون لا يتعلمون من أخطائهم.	٤.٧٢	٦١.
١٥	احتضان الأسرة للأفراد المفرج عنهم يساعد على التقليل من العودة إلى ارتكاب الجرائم.	٤.١٤	٨٧.
١٦	الهيئات الأهلية والتطوعية تبحث عن أسر النزلاء لتقديم المساعدة لهم مادياً وعينياً	٢.٦٣	١.١٤
١٧	المؤسسات الرسمية تبحث عن أسر النزلاء لتقديم المساعدة اللازمة لهم مادياً وعينياً.	٣.٦٧	١.٢٣
١٨	الأسرة تلجأ إلى الهيئات الأهلية والتطوعية لطلب المساعدة منها سواء كانت مساعدة مادية أو عينية.	٣.٠٨	١.١٧

د. عبدالله سالم الدراوشة - أ. جمعة كريم الحشوش

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٩	الأسرة تلجأ إلى المؤسسات الرسمية لطلب المساعدة منها سواء كانت مساعدة مادية أو عينية.	٤.٤١	٨٢.
٢٠	المؤسسات الرسمية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لأسر النزلاء سواء أكانت مساعدة مادية أم أو عينية.	٤.٤٠	٩٤.
٢١	المؤسسات الأهلية والتطوعية تقوم بتقديم المساعدة اللازمة لأسر النزلاء سواء كانت مساعدة مادية أو عينية.	٢.٦٩	١.١٢
٢٢	المجتمع غالباً ما يفضل تشغيل الأفراد الذين لا يوجد لهم ماضى إجرامى.	٤.٥٣	٧٣.
٢٣	ضعف الجانب الاعلامي والتوعوي في توضيح العقوبات المترتبة على الجرائم المختلفة يساهم في زيادة نسبة الجرائم.	٤.١٤	٧٨.
٢٤	جهل الأفراد بالقوانين والتعليمات يؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم.	٤.٥٦	٧٤.
٢٥	المجتمع يتعامل برئيه مع النزلاء المفرج عنهم على عكس التعامل الذي يتلقاه الأشخاص الذين لم يسبق لهم دخول السجن.	٤.٤٣	٨١.
٢٦	الالتزام بأداء أركان الدين الاسلامي (صلاة ، صوم ، زكاة ، وغيرها) يقلل من ارتكاب الفرد للجريمة.	٤.٧٧	٤٨.

أما عن العوامل الاجتماعية فقد جاءت الفقرة رقم (٩) والتي تنص على "اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة" في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٨٣)، في حين جاءت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "الهيئات الأهلية والتطوعية تبحث عن أسر النزلاء

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

لتقديم المساعدة لهم مادياً وعينياً في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات الباحثين عليها (٢.٦٣).

ثالثاً: العوامل السكانية:

فيما يخص العوامل السكانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاجتماعية والجدول رقم (٤) يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أسر النزلاء للعوامل السكانية المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

رقم الفقرة	المحتوى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	العوامل السكانية	٤.٥١	٧٤.
٢	الازدحام السكاني يساهم في زيادة نسبة ارتكاب الجرائم.	٤.٥١	٧٤.

من بين العوامل الثلاثة جاءت العوامل السكانية في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي استجابات الباحثين عليها (٤.٥١) ثم تلاها العوامل الاقتصادية وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات الباحثين عليها (٤.٤٩)، وأخيراً جاءت العوامل الاجتماعية وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات الباحثين عليها (٤.٣٩).

السؤال الثاني : هل هناك فروقات ذات دلالة في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد الجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمستوى التعليمي، ومنطقة السكن، والدخل، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة؟

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين لفحص الفروق في تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والدخل، والمستوى التعليمي، والعمر، ومنطقة السكن، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي					
داخل المجموعات	١٤٠٩٠٨٨.٣٤	١	١٤٠٩٠٨٨.٣٤٤	١٨٦٢٩.٧١	٠٠٠.
بين المجموعات	١٢.٧٦	١	١٢.٧	١٦٩.	٦٨٢.
الحالة الاجتماعية					
داخل المجموعات	٢٣٣٣١٣.٢٥	١	٢٣٣٣١٣.٢٥	٣٠٣٦.٩٦	٠٠٠.
بين المجموعات	٤٤.٠٦	٣	١٤.٦٩	١٩١.	٩٠٢.
العمر					
داخل المجموعات	١٦٤٧٤٩١.٩١١	١	١٦٤٧٤٩١.٩١١	٢٣٢٧٦.٣٣٧	٠٠٠.
بين المجموعات	٧٢٥.٣٦٤	٤	١٨١.٣٤١	٢.٥٦٢	٠٤٣.
المستوى التعليمي					
داخل المجموعات	٢١٢٦٢٩.٣٤	١	٢١٢٦٢٩.٣٤	٢٧٣١.٢٣	٠٠٠.
بين المجموعات	١٨.٢٢	٤	٤.٥٥٦	٠٥٩.	٩٩٤.
منطقة السكن					
داخل المجموعات	١٤٣١٨٢٦.٧٦	١	١٤٣١٨٢٦.٧٦	٢٢٥٩٤.٤٢	٠٠٠.

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٢٧٦.١٤	١	١٢٧٦.١٤	٢٠.١٤	٠٠٠.
الدخل					
داخل المجموعات	٢١٣٢١٤.٤٧	١	٢١٣٢١٤.٤٧	٢٩٢٥.٨٢	٠٠٠.
بين المجموعات	٥١٥.٩٩	٤	١٢٩.٠٠	١.٧٧	١٤١.
نوع الجريمة					
داخل المجموعات	٥٥٣١٤٥.٩٥	١	٥٥٣١٤٥.٩٦	٦٩٣٢.٣٧	٠٠٠.
بين المجموعات	٦٣.٥٤	٧	٩.٠٨	١١.	٩٩٧.
عدد مرات ارتكاب الجريمة					
داخل المجموعات	١٥٣٣٢٢٣.٦٣	١	١٥٣٣٢٢٣.٦٣	٢٠٧٤٩.١٧	٠٠٠.
بين المجموعات	٢٦٦.٢٢	٢	١٣٣.١١	١.٨٠١	١٧٠.
عدد أفراد الأسرة					
داخل المجموعات	١١٥٥٢٤٠.٣١	١	١١٥٥٢٤٠.٣١	١٥٨٧٩.١٢	٠٠٠.
بين المجموعات	٤٥٥.٣٦	٣	١٥١.٧٩	٢.٠٩	١٠٧.

وتشير النتائج في الجدول رقم (٥) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة. وتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

مناقشة النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة في منطقة لواء الأغوار الجنوبية .

وأشارت النتائج إلى أن أهم العوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة فيما يخص العوامل الاقتصادية. فقد تبين أن توفير فرص عمل ملائمة للنزول تشكل عاملاً وقائياً من ارتكاب الفرد للجريمة في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٦٩)، في حين تبين أن تفشي البطالة بين أفراد الأسرة أحد عوامل ارتكاب الفرد للجريمة "في المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٤٢) وانحرافها المعياري (٠.٨١).

كما أشارت النتائج فيما يخص العوامل الاجتماعية إلى أن اختلاط الأفراد برفاق السوء من أهم الأسباب التي تؤدي بهم لارتكاب الجريمة في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٨٣).

في حين تبين أن الهيئات الأهلية والتطوعية تبحث عن أسر النزلاء لتقديم المساعدة لهم مادياً وعينياً في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٢.٦٣).

وأشارت النتائج فيما يخص العوامل السكانية إلى العامل السكاني في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٥١)، تلتها العوامل الاقتصادية وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٤٩)، وأخيراً جاءت العوامل الاجتماعية وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين عليها (٤.٣٩).

كما أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ونوع الجريمة، وعدد مرات ارتكاب الجريمة، وعدد أفراد الأسرة، وتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

النوصيات:

- ١- توفير فرص عمل ملائمة لأفراد أسر النزلاء للحد من ظاهرة البطالة باعتبار أحد العوامل التي تدفع الأفراد لارتكاب الجريمة.
- ٢- تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية لأسر النزلاء، وذلك من خلال زيادة دخولهم، أو العمل على تأهيلهم بمشاريع إنتاجية مدرة للدخل.
- ٣- إخضاع الأسر إلى برامج إرشاد أسري تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية لغرس القيم الأسرية الإيجابية ومكافحة تعاطي المخدرات وتعريفهم بأساليب التنشئة الاجتماعية التي تساهم في الحد من ارتكاب الجريمة.
- ٤- ضرورة مراقبة الأسرة لأبنائها للحد من فرص ارتكاب أحد أفرادها للجريمة.
- ٥- التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية السلمية للأبناء للمساعدة بين الأفراد وبين ارتكابهم للجريمة.
- ٦- تعريف المجتمع المحلي بالمؤسسات الرسمية والهيئات والجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات لأسر النزلاء.
- ٧- مخاطبة وزارة التنمية الاجتماعية لتأسيس جمعيات متخصصة في رعاية أسر النزلاء.
- ٨- اعداد ملصقات لتعريف المجتمع المحلي بالمؤسسات الرسمية.

المراجع

أ. المراجع العربية والأجنبية:

- ١- البداينه، ذياب موسى، (٢٠٠٢)، الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة، شرطة المشاركة - اعمال الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، مركز بحوث الشرطة.
- ٢- أبو النصر، مدحت محمد، (٢٠٠٨م)، مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات - العوامل والآثار والمواجهة، الطبعة الأولى، الجيزة، الدار العالمية للنشر والتوزيع ص (٤٥ - ٤٨).
- ٣- الطيب، سعود موسى (٢٠٠٢م)، توزيع الدخل والفقير في محافظة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٧)، عدد (٧) ص (٨٧).
- ٤- خلف، محمد، (١٩٩٦م)، مبادئ علم الإجرام، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، بنغازي.
- ٥- الجميلي، فتحية عبدالغني، (٢٠٠١)، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
- ٦- الشاذلي، فتوح، فتوح (٢٠٠٦)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
- ٧- عبد السلام، رضا (٢٠٠٤م)، اقتصاديات الجريمة، المحددات الاقتصادية للجريمة (دراسة مقارنة مع التطبيق على عينه من احد السجون المصرية)، دار الاسلام للطباعة والنشر، ص (١٧٩ - ١٨٤).
- ٨- المطيري، خلف (٢٠٠٧م)، الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤتة ص (٧٥ - ٨٥).
- ٩- مكي، عباس وحجازي، مصطفى والامين، علي يوسف (١٩٩٣)، تماسك الأسرة

تصورات أسر النزلاء للعوامل المؤدية لارتكاب الفرد للجريمة

العربية ودور الاب والام في الوقاية من الجريمة والانحراف، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ص (١٧٠ - ١٨٩).

١٠- المهيرات، بركات (٢٠٠١م)، جغرافية الجريمة، علم الإجرام الكارتوجرافي، دار مجدلوي للنشر، الطبعة الأولى، ص (١٨٧ - ١٨٩).

١١- الوريكات، عايد (٢٠٠٨م)، نظريات علم الجريمة، عمان، دار الشروق للنشر، الطبعة الثانية، ص (١٣١، ١٩١، ١٩٧، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣٨).

ب. المراجع الأجنبية:

- 1- Chapman, D. Weatherburn, C.A. Kapuscinski, M. Chilvers and S. Roussel,, (2002)."Unemployment Duration, Schooling and Property Crime",B.74 Number.74.
- 2- Cozzi M, (2003). Black Unemployment and Propert. Crime in the U.S.A; Quantitative Analysis, University College of London.
- 3- Entorf H.& P. Winker , (2001). The Economics of Crime: Investiying the Drudges Crime Channel Empirical Evidence from Panel Data of the German States , University of Wuerzburg , IZA (Bonn) , and ZEW (Mannheim) and International University in Germany .
- 4- Fajnzylber P. ,lederman D.& loayza N, (2001)." IN EQUALIY AND VIOLENT CRIME", The Journal of Law and Economics, Vol. 3, P(88-121.)
- 5- Fowles.R & Merva M, (2000), "Wage Inequality And

Criminal Activity; An Exterme Boundless Analysis For The United States, (1975 - 1990) University of Utah .

- 6- Lochner L. & Moretti E., (2001). The Effect of Education on Crime; Evidence From Prison Inmates, and Self Reports,NATIONAL BUREAU of Economic RESEARCH, NBER WORKING PAPER SERIES Working paper 8605 .
- 7- Ludwig J. Duncan G. & Hirsch Field p. (2000), 'POVERTY AND JUVENILE CRIME: EVIDENCE FROM ARANDOMIZED HOUSING - MOBILITY EXPERIMENT," Quarter Journal of Economics, Vol. 3, p p 860-865 .
- 8- Weinberg &.Eric Gould & David Mustard, (2003)," Wagl Unemployment and Crime, The Review of Economics and Statistics, Vol. 6, p68